

الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية



مناصرو نظام الأسد... أرشيف

الباردة" بين أنقرة وطهران. وبحسب العديد منهم، فإن إيران، وعبر حلفائها العراقيين، تحاول التأثير على موقف تركيا من الأزمة السورية.

لكن هناك من يرى مصلحة عراقية خالصة في الموقف الذي يتخذه المالكي من السياسات التركية لا علاقة له بالنقوذ الإيراني المتشعب.

فحكومة المالكي، بحسب هؤلاء، لا تجد لها أية مصلحة مباشرة في دعم انتفاضة سورية قد تضر اضطرابات أو حرباً أهلية عند حدودها الغربية، وقد تنتقل عدواها سريعاً إلى الداخل العراقي.

ولعل ما يجري اليوم أشبه بتبادل الأدوار، فالورقة الاقتصادية التي كانت تركيا تلعب بها سابقاً للضغط على بغداد صارت اليوم بيد الأخيرة. خاصة بعد أن أصبح العراق اليوم، المعبر التجاري البري الوحيد لتركيا على العالم العربي بعد أن انقطعت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع سوريا.

وعلى خطورة الأزمة العراقية - التركية، وأبعادها الدولية، إلا أنها تبدو مفتعلة، وذات منشأ خارجي بتجليات داخلية عراقية. وغالب الظن، أن أي من الطرفين لن يقام بمصلحته الاقتصادية إلى النهاية. وأنها ستكون عبارة عن طارئة، تستزول، حين يتضح مصير النظام السوري، ربما قريباً.

■ عن: نقاش ويكلي

الأطراف مستقبل النظام في دمشق. تركيا بادرت ومنذ الأشهر الأولى إلى دعم مساعي إسقاط نظام الأسد، ومن ثم أوت المعارضة السوريّة ممثلة بالمجلس الوطني السوري والجيش السوري الحرّ وجماعة الإخوان المسلمين، في حين تغيّرت أحوال الحكومة العراقية مع دمشق، من اتهامها في صيف العام ٢٠٠٩ بالمسؤولية عن دعم وتسليح الإرهابيين، إلى مساندة النظام السوري بشكل علني، بضغط من إيران.

زيارة "التهدئة" للعاصمة التركية، التي قام بها رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ولقائه بالمسؤولين هناك، أشارت إلى أن المشكلة بين البلدين لا تتصل بطارق الهاشمي أو القائمة العراقية بقدر ما بالملف السوري على وجه التحديد. الحكيم الذي تربطه صلة وثيقة بكل من إيران وأنقرة ودمشق أعلن هناك أن إنهاء الأزمة السورية "يجب أن يكون عن طريق الحوار بين الشعب وحكومته" تماماً كما تطالب حكومة دمشق.

بينما جند وزير الخارجية داوود وغلو، في المؤتمر الصحافي الذي جمعه بالحكيم، مطالبته العراقيين بدعم "المطالب المشروعة للشعب السوري"، ما يشي بأن تركيا والعراق على طرفي نقبض من الأزمة.

ويرى مراقبون أن المعركة الإعلامية الأخيرة بين رئيسي وزراء البلدين، تأتي في إطار ما يمكن تسميته بـ "الحرب

ما يميز سياسة "العثمانيين الجدد" اعتمادها على خلق حالة من "توازن الضغط الدائم" على كل من بغداد سنياً من حكومة المالكي، فلجأ الأخير إلى أنقرة طالباً الوساطة كي يعدل الوزراء عن قرارهم. وقتئذ، استجابت تركيا لهذا الطلب، وكان الثمن الذي تقاضته موزعاً على ثلاثة محاور أساسية: تكريس الأتراك كمرجعية سياسية للمكون السنّي والتركماني أولاً، وتوقيع المزيد من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من أربيل وبغداد ثانياً، وعلى الرغم من بعض الملفات التي عكّرت صفو العلاقة، وأبرزها "التعديات المائية" التركية على نصيب العراق من ثرواته في نهري دجلة والفرات، إلا أن التواصل بين الطرفين حافظ على وثيرته المتصاعدة، ووصل إلى إبرام ٥٠ اتفاقية على كافة الأصعدة، منها اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، تشكل في تموز ٢٠٠٩.

طوال تلك الفترة، كان الأتراك ينجحون في تثبيت ثقلهم من خلال دعم أطراف أساسية في بغداد وكذلك ولعب ورقة الاقتصاد وضخ المزيد من الاستثمارات في الشمال بشكل رئيسي.

وبحسب البيانات الرسمية، فإن تركيا، هي الشريك الاقتصادي الثاني للعراق بعد إيران، إذ وصل حجم تجارتها الثنائية عام ٢٠١١ لحد ١١ مليار دولار وقفز بنسبة ٥٠٪ عن العام السابق، أبرز

العديد من الملفات الداخلية الساخنة. وكان صيف ٢٠٠٧ هو فترة التحول الأبرز في العلاقة، حين استقال ١٧ وزيراً سنياً من حكومة المالكي، فلجأ الأخير إلى أنقرة طالباً الوساطة كي يعدل الوزراء عن قرارهم. وقتئذ، استجابت تركيا لهذا الطلب، وكان الثمن الذي تقاضته موزعاً على ثلاثة محاور أساسية: تكريس الأتراك كمرجعية سياسية للمكون السنّي والتركماني أولاً، وتوقيع المزيد من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من أربيل وبغداد ثانياً، وعلى الرغم من بعض الملفات التي عكّرت صفو العلاقة، وأبرزها "التعديات المائية" التركية على نصيب العراق من ثرواته في نهري دجلة والفرات، إلا أن التواصل بين الطرفين حافظ على وثيرته المتصاعدة، ووصل إلى إبرام ٥٠ اتفاقية على كافة الأصعدة، منها اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، تشكل في تموز ٢٠٠٩.

طوال تلك الفترة، كان الأتراك ينجحون في تثبيت ثقلهم من خلال دعم أطراف أساسية في بغداد وكذلك ولعب ورقة الاقتصاد وضخ المزيد من الاستثمارات في الشمال بشكل رئيسي.

وبحسب البيانات الرسمية، فإن تركيا، هي الشريك الاقتصادي الثاني للعراق بعد إيران، إذ وصل حجم تجارتها الثنائية عام ٢٠١١ لحد ١١ مليار دولار وقفز بنسبة ٥٠٪ عن العام السابق، أبرز

العديد من الملفات الداخلية الساخنة. وكان صيف ٢٠٠٧ هو فترة التحول الأبرز في العلاقة، حين استقال ١٧ وزيراً سنياً من حكومة المالكي، فلجأ الأخير إلى أنقرة طالباً الوساطة كي يعدل الوزراء عن قرارهم. وقتئذ، استجابت تركيا لهذا الطلب، وكان الثمن الذي تقاضته موزعاً على ثلاثة محاور أساسية: تكريس الأتراك كمرجعية سياسية للمكون السنّي والتركماني أولاً، وتوقيع المزيد من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من أربيل وبغداد ثانياً، وعلى الرغم من بعض الملفات التي عكّرت صفو العلاقة، وأبرزها "التعديات المائية" التركية على نصيب العراق من ثرواته في نهري دجلة والفرات، إلا أن التواصل بين الطرفين حافظ على وثيرته المتصاعدة، ووصل إلى إبرام ٥٠ اتفاقية على كافة الأصعدة، منها اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، تشكل في تموز ٢٠٠٩.

طوال تلك الفترة، كان الأتراك ينجحون في تثبيت ثقلهم من خلال دعم أطراف أساسية في بغداد وكذلك ولعب ورقة الاقتصاد وضخ المزيد من الاستثمارات في الشمال بشكل رئيسي.

وبحسب البيانات الرسمية، فإن تركيا، هي الشريك الاقتصادي الثاني للعراق بعد إيران، إذ وصل حجم تجارتها الثنائية عام ٢٠١١ لحد ١١ مليار دولار وقفز بنسبة ٥٠٪ عن العام السابق، أبرز

الحوار

ما ان انسحب آخر جندي أمريكي من البلاد، حتى طفا على سطح المشهد العراقي انقسام داخلي حاد، سرعان ما انتقل إلى خارج الحدود ليأخذ شكل أزمة سياسية مع الجارة تركيا.

الخلاف ظهر إلى العلن مع مذكرة الاعتقال التي أصدرها القضاء العراقي بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي بتهمة "الإرهاب" وهو شخصية تحظى بدعم الأتراك، ومن ثم تعليق الكتلة "العراقية" مشاركتها في العملية السياسية، وهي بدورها مقربة من تركيا.

الحوار

□ هوشنك اوسي

استهداف حلفاء أنقرة في البلاد دفع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى التحذير في خطاب له أمام البرلمان إن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إذا شجعت الحكومة في بغداد نزاعاً طائفياً. وهو ما استدعى رداً سريعاً من نظيره نوري المالكي انهم فيه اوردوغان "بالندخل في الشؤون العراقية"، وأن أردوغان "يستفز العراقيين جميعاً، شيعة وسنة".

السجال الدائر بين الطرفين على ملفات داخلية لا يعدو كونه الرأس الظاهر من جبل الجليد، في حين يقع مركز الأزمة في مكان آخر ليس بالبعيد عن عاصمتي البلدين. إذ يعتقد مراقبون بأن شاقاً جزئياً في تقييم الموقف من الاحتجاجات السورية، دفع بهما إلى "حرب التصريحات" هذه.

وكانت العلاقات التركية العراقية في السنوات الماضية تسير من جيد إلى أفضل. فديبلوماسية أحمد داوود وغلو النشطة التي لغت أنظار العالم في السنوات الثمانية الأخيرة بحثت عن دور سريع لها في بغداد فور سقوط تمثال صدام حسين عام ٢٠٠٣، وقد نجحت بالفعل في التحول إلى لاعب أساسي لا يمكن تجاهله.

وفي فترة تولي المالكي رئاسة الحكومة، وصلت العلاقات بين البلدين إلى ذروتها، ولعب الأتراك دور الوسيط المباشر في

نقطتين نتارحة

■ مازن الزيدي

حرياتنا المؤجلة؛ قنهار تتوسع!

عام مضى على حملة "بغداد لن تكون قنهار" التي أطلقتها المدى، إلى جانب ناشطين وناشطات، كرد فعل على التصيبق الذي فرضته حكومة بغداد المحلية على بعض مظاهر الحريات الخاصة والعامّة التي كفلها الدستور العراقي الدائم.

عام ٢٠١١ كان فرصة ذهبية لطرح سؤال التعاليش العلماني الديني في العراق الخارج من أربعة عقود من ديكتاتورية بلغت ذروتها في حملة إيمانية كانت بمثابة الرافعة لتيارات التشدد الإسلامي بمختلف طوائفه وهو ما تجلّى بأوضح أشكاله في تصاعد الأُرهاب والعمليات المسلحة. هذه الفرصة الهائلة جعلت العراق، الذي لم يلتقط أنفاسه من تركة الدكتاتورية إلا على وقع تدخل أجنبي اتخذ شكل احتلال انخرط بسرعة في موجة عنف واسعة، أمام أسئلة الدين وهوية الدولة والعلاقة بين المكونات التي أوجب عنها بتشويه ومواربة مقصودين ضمن الدستور الذي صوت عليه في ٢٠٠٥ في دستور يواجه انتقادات لاذعة حتى من الكتل التي أصرت على كتابته برغم الدعوات لتأجيله حينذاك.

"انتفاضة الحريات" كانت فرصة بتيممة لتأخذ النخب الليبرالية والعلمانية زمام المبادرة لطرح تلك الأسئلة بقوة على الكتل والإحزاب ذات التوجهات الإسلامية وحتى العلمانية التي كانت تنعكس حينها في مفاوضات تشكيل الحكومة. لكن هذه النخب فقدت التركيز على شعاراتها ومطالبها وهي تتساق، للأسف، مع موجة التطاهرات التي وقعت في فخ التسييس والاستقطاب التي كان يستخدمها الكبار في مفاوضاتهم الساخنة حينها، والنتيجة انشا تناسينا الحريات ولم تحقق الخدمات التي أشعلت تطاهرات شباط وضيعنا الزخم الذي صاحب مبادرة المدى.

بيدولي وبعد عام من "حراكنا المدني" أننا عجزنا عن تحويله إلى "مبادرة" حية فافتقينا بربود الأفعال على النقويين المنظم لمساحة الحريات، وبنينا نخصر ذلك في بغداد وبعض الأماكن الخاصة التي تلقى فيها نخبا.. بعد عام على "بغداد لن تكون قنهار" ما زلنا نذاع عن حق المرأة وحريتها، لكننا لم نجتزح أشكالاً من الفعل لضمان هذه الحقوق والحريات بشكل عملي ومتواصل.

قبل عام من الآن تكررت في بعض المناسبات حادثة ذلك الشخص الذي تعرض للتكثيل اللانساني على مدخل إحدى المدن الجنوبية لمجرده حمله قنبلة خمر، أو ذلك الشاب والشابة اللذين انتحرا رغماً عنهما، بفعل الغازات السامة، لأنهما لم يجدا مكاناً للقاء سوى سيارة مغطاة!

ماذا فعلنا لمساحات المقدس التي باتت تقضم مدناً كانت تضح بالحياة والمتعة، فبات من الخيف ان تمارس اختلافك في مدن كانت منجماً للاختلاف الإيجابي ولم يعرف عنها التطرف والتشدد، فلم يعد بالإمكان للمرأة غير المحجبة ممارسة حريتها في وضج النهار في مدينة كالناصرية لأنها باتت مسقط رأس إبراهيم الخليل، ولا توقع حفل غنائي في مدينة مثل بابل لأنها بكل بساطة متوى للعديد من الأئمة وهكذا.. لا أتحدث عما يعانیه الناس في المحافظات الغربية فالسكوت ابغ.

في العراق الجديد شهدنا تأسيس العديد من المراكز التي تعنى برصد مختلف الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الخاصة والعامّة. هل نحتاج لمبادرة تلاحق الانتهاكات وتأخذ على عاتقها تفعيل المواد الدستورية التي تحمي حرياتنا المؤجلة وتحرسها من الـ "قنهارات" التي تحاصرها؟

الازمات

مناقصات

المدعية/ رؤى مؤيد جميل

المدعى عليه/ عامر عبد الكريم يوسف / مجهول محل الإقامة

تقرر تبليغك بالحضور أمام محكمة الأحوال الشخصية في أبي غريب بتاريخ

٢٠١٢/٢/٢٢

موعداً للمرافعة أنت أو من ينوب عنك وإلا سوف تتخذ بحقك الإجراءات غيابياً.

إعلان مناقصة رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢

إنشاء جسور مشاة / تنمية الأقاليم

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	إنشاء جسري مشاة لقرية الترابية وبيت حلحال بطول (٢٥) م في قضاء قلعة صالح وجسر مشاة في قرية الحصان في ناحية العزيز بطول (٢٥) م وإنشاء جسر مشاة نهري في قرية الاحرار / ناحية العبد بطول (٥٠) م.	مديرية طرق وجسور ميسان	١٧-٨-١٨-١	١٠٠ يوم	العاشرة/ إنشائية

ملاحظة:
 • تكون الإحالة والتعاقد بعد إقرار الموازنة الإحدى وتعليماتها استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٥) لسنة ٢٠١١.
 • الدائرة غير ملزمة بقبول أوطا العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
 • يكون العطاء نافذاً لمدة شهرين تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
 • تقدم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول لمدة شهرين (٢٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على ان تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاوله ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

للتعرف على المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
 Web Site: www.maysan.gov.iq
 للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني لتسليم العقود الحكومية في المحافظة
 E-mail: contractdivision@yahoo.com

رقم المناقصة (٢م / م.هـ.٥٠ / ث / ٢٠١٢)

(تنفيذ مد أنابيب جريان في غرب القرنة)

(موازنة تشغيلية / محلية)

تدعو الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة-

إحدى تشكيلات وزارة النفط المجهزين من ذوي الخبرة

والاختصاص حصراً للاشتراك في المناقصة المرقمة

(٢م/م.هـ.٥٠/ث/٢٠١٢) والخاصة بـ (تنفيذ مد أنابيب في

غرب القرنة) مراجعة مقر الشركة في بغداد/ الدورة/

قرب مصرفى الدورة للحصول على أوراق المناقصة لقاء

مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار عراقي غير قابل

للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر

الشركة بموعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً

من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٢/٢٦ وحسب الشروط

العامّة.

المدير العام/ وكالة

البريد الإلكتروني: E-mail:info@heesco-iraq.com

www.heesco-iraq.com

البريد الإلكتروني للوزارة: WWW.Adminstration.oil.gov.iq